The Democracy and Workers' Rights Center in Palestine

مركز الديمقراطية وحقوق العمال ينظم حدث حوار سياسي حول تنفيذ الحد الأدنى للأجور، مع تسليط الضوء على الوضع الحالي والعقبات التي تواجه تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور رقم (4) لعام 2021 على العاملات

رام الله، 2022/12/16 – قام ممثلو الائتلاف الوطني "حقوقي" بمراجعة ورقة موقف حول الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات، بهدف إيجاد حلول تتعلق بتنفيذ الحد الأدنى للأجور. جاء ذلك خلال حدث حوار سياسي حول تنفيذ الحد الأدنى للأجور، الذي نظمه مركز الديمقراطية وحقوق العمال يوم أمس الخميس 2022/12/15، بمشاركة 50 مشاركاً

قال السيد عزمي عبد الرحمن، المدير العام لسياسات العمل في وزارة العمل: "منذ أبريل من هذا العام، أطلقنا حملات لرصد تنفيذ الحد الأدنى للأجور، وفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين ينتهكون القانون". وأضاف: "أعتقد أن التعديلات على قانون العمل الفلسطيني ستكون جاهزة في الربع الأول من العام المقبل". كما أشار إلى أنه تم تشكيل لجنة لكل قطاع يعاني بشكل كبير من عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، بما في ذلك رياض الأطفال والمدارس الخاصة، وصناعة الملابس والنسيج، والخدمات المهنية مثل السكرتارية، وذلك لتطوير تدابير للتعامل مع عدم تنفيذ قانون الحد الأدنى للأجور. وأوضح أن وزارة العمل تعمل أيضًا بالتعاون مع المجلس القضائي الأعلى لتعيين قضاة متخصصين في قانون العمل الفلسطيني لحماية العمال من الاستغلال وتسريع تسوية القضايا العمالية المتراكمة في المحاكم

قال السيد مأمون عودة، المدير العام لمفتشية العمل في وزارة العمل: "النساء يخشين الشهادة بأنهن لا يتلقين الحد الأدنى للأجور، وهذه إحدى التحديات التي نواجهها. بالإضافة إلى ذلك، يوقعن مستندات تفيد بتلقي مبالغ تتجاوز الحد الأدنى للأجور، ثم يعيدن جزءاً معيناً من المبلغ إلى صاحب العمل." فيما يتعلق بدور وزارة شؤون المرأة، قال السيد أمين عيسى، المدير العام للتخطيط والسياسات: "دورنا هو توجيه وزارة العمل إلى القطاعات التي لا تتلقى الحد الأدنى للأجور، وتحسين السياسات والقوانين التي تضمن العدالة للنساء ومنع التمييز." وأضاف: "أحد العوامل التي تجعل النساء يقبلن الرواتب المنخفضة هو عبء العمل غير المدفوع المرتبط بالرعاية."

في نهاية الحدث، أوصى المشاركون بضرورة توحيد جهود الجهات الرسمية المعنية لتنفيذ قانون الحد الأدنى للأجور، وتسريع تبني التعديلات على قانون العمل الفلسطيني. كما أوصوا بعدم منح وزارة التربية والتعليم تراخيص لرياض الأطفال والمدارس الخاصة التي لا تلتزم بالحد الأدنى للأجور، وزيادة العقوبات والغرامات على المنشآت التي تنتهك تنفيذ الحد الأدنى للأجور، وأهمية إنشاء محاكم عمالية متخصصة وتعيين قضاة متخصصين، وزيادة حملات التفتيش العمالي لرصد تطبيق القانون، وضرورة تخفيض أو إلغاء الرسوم الضريبية على رياض الأطفال ودور الحضانة.

يأتي هذا الحدث في إطار مشروع: "المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي: حقّنا, أولويتنا" الذي ينفذه مركز الديموقراطية لحقوق العاملين بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الإيطالية كوسبي و إيديوكيد و جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية, بتمويل من الإتحاد الأوروبي.

This Project is Funded by

EUROPEAN UNION